

مِنْهَاجُ الْبِرِّ الرَّائِعِ

في شرح منج البلاغة

لمؤلفها

العلامة المحقق الحاج ميرزا محمد باقر

الهاشمي النجفي قدس سره

من منشورات

المكتب الإسلامي

طهران، شارع ١٥ خرمشهر

تلفون ٥٢٥٢٢٨ - ٥٢١٩٦٦

مِنْهَا جُزْءُ الْبَرَاءَةِ



في شرح هنج البلاغة

لمؤلفه

العَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الْحَاجُّ مِيرزا حَبِيبُ اللهِ الْهَاشِمِيُّ الْخَوْيُّ قَدْ سَرُّهُ

هني بتصحیحہ و تہذیبہ العالم الفاضل: السيد ابراهيم الميانجي

الطبعة الرابعة

الجزء الثاني

الناشر:

مَكْتَبَةُ الْإِسْلَامِيَّةِ بِطَهْرَانِ

شارع البوذرجمهری تليفون (۵۲۱۹۶۶)

حق چاپ و عکسبرداری از این نسخه محفوظ است

طبع فی المطبعة الاسلامیة بطهران

ومنها الهدى ، لأنه يهدي إلى الصراط المستقيم ، قال تعالى :

« هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ، وَذَٰلِكَ هُدًى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَن يَشَاءُ »

ومنها الذكر ، « إِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ يُسْتَلُونَ »

سمي به لأنه يتذكر به أمور الآخرة و أحوال المبدء والمعاد .

ومنها النبأ العظيم ، لأنه يخبر عن عالم الغيب والمغيبات ، قال :

« بَلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ »

ومنها الشفاء، لأنه يقع به الشفاء على الأمراض النفسانية والأسقام الباطنية

قال تعالى :

« قُلْ هُوَ الَّذِي آمَنُوا هَدَىٰ وَشَفَا »

ومنها الرحمة ، قال تعالى : « وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ

لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ »

ومنها العلي الحكيم، قال تعالى: « وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ »

أما كونه علياً فلأن أصله من العالم العلوي ، و أما كونه حكيماً فواضح.

ومنها التنزيل ومنها البشير النذير ومنها العزيز ومنها الموعظة الحسنة

ومنها المجيد إلى غير ذلك من الألقاب والأسماء ولاشك أن كثرة الأسمى

والأوصاف تدل على عظم شأن المسمى والموصوف ، والله العالم بجلالة شأن كلامه

ورفعة مرتبة كتابه و مقامه.

الثاني

أنه لا بد أن يعلم أن القرآن الذي نزل به الروح الأمين على سيد المرسلين

صلوات الله عليه وآله أجمعين هل هو ما بين الدفتين و ما وصل إلينا و تناولته أيدينا

أم لا ، بل الواصل إلينا بعض القرآن و أن القرآن الأصيل الذي نزل به جبرئيل

قد حُرِّفَ و بَدِّلَ و زِيدَ عليه و نقص عنه ، اختلف فيه الأصحاب .
 فالذي ذهب إليه أكثر الأخباريين على ما حكى عنهم السيد الجزائري في رسالة منبع الحياة و كتاب الأنوار هو وقوع التحريف و الزيادة و النقصان .
 و إليه ذهب علي بن إبراهيم القمي ، و تلميذه محمد بن يعقوب الكليني ، و الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي ، و المحدث العلامة المجلسي قدس الله روحهم .
 و ذهب المرتضى على ما حكى عنه ، و الصدوق في اعتقاداته ، و الشيخ في التبيين و الطبرسي في مجمع البيان إلى عدمه ، و عزی ذلك إلى جمهور المجتهدين بل الظاهر من الصدوق قيام الإجماع عليه حيث قال في اعتقاداته : إن اعتقادنا أن القرآن الذي أنزل الله على نبيه محمد ﷺ هو ما بين الدفتين ، و هو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك إلى أن قال و من نسب إلينا أننا نقول : إنه أكثر من ذلك فهو كاذب انتهى .

و مثله الشيخ ، حيث ادعى قيامه على عدم الزيادة ، قال في محكي كلامه :
 و أمّا الكلام في زيادته و نقصانه فمما لا يليق به ، لأن الزيادة فيه مجمعة على بطلانه ، و أمّا النقصان منه فالظاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه ، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا ، و هو الذي نصره المرتضى (ره) ، و هو الظاهر من الروايات ، غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة و العامة بنقصان كثير من آي القرآن طريقها الآحاد لا توجب علماً ، فالأولى الأعراض و ترك التشاغل بها ، لأنها يمكن تأويلها انتهى .

و مثله الطبرسي في مجمع البيان حيث قال : فأمّا الزيادة فيه فمجمعة على بطلانه و أمّا النقصان فيه فقد روى جماعة من أصحابنا و جماعة من حشوية العامة ، أن القرآن تغييراً و نقصاناً ، و الصحيح من مذهب أصحابنا خلافه .
 قال : و هو الذي نصره المرتضى و استوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء في جواب المسائل الطر ابلسيات ، و ذكر في مواضع أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان و الحوادث الكبار و الوقائع العظام و الكتب المشهورة و أشعار العرب

المسطورة ، فإن العناية اشتدت والدواء توفرت على نقله و حراسته ، و بلغت إلى حد لم تبلغه فيما ذكرناه. لأن القرآن معجزة النبوة و مأخذ العلوم الشرعية، والأحكام الدينية ، و علماء المسلمين قد بلغوا في حفظه و حمايته الغاية ، حتى عرفوا كل شيء اختلفوا فيه من إعرابه و قراءته حروفه و آياته ، فكيف يجوز أن يكون مغيراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضبط الشديد.

وقال (١) أيضاً قدس سره : وإن العلم بتفصيل القرآن و أبعاضه في صحة نقله كالعلم بجملته و جرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنفة ، ككتاب سيبويه والمزني فإن أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما حتى لو أن مدخلا أدخل في كتاب سيبويه باباً في النحو ليس من الكتاب لعرف وميز و علم أنه ملحق ، و ليس من أصل الكتاب ، و كذلك القول في كتاب المزني ، و معلوم أن العناية بنقل القرآن و ضبطه أضبط من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء.

ثم قال الطبرسي : و ذكر أي المرتضى أن من خالف في ذلك من الامامية والحشوية لا يعتد بخلافهم ، فإن الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنوا صحتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحته انتهى ما ذكره في مجمع البيان.

و هذه العبارات منه و معن سبق ذكره كما ترى مطبقة في صحة نقل ما بين الدفتين و عدم وقوع تغير فيه بوجه من الوجوه ، و إنما اختلفت في دعوى الاجماع. فالظاهر من الصدوق كما عرفت قيامه على التغير بوجه ، حيث نسب ذلك إلى اعتقاد الامامية.

و عبارة الشيخ والطبرسي حسبما حكيناها مريحة في قيامه على عدم الزيادة و تبعهما على ذلك من متأخري المتأخرين السيد المحقق الكاظمي في شرح الوافية

١ - الظاهر ان كلامه هذا اشارة الى نفي الزيادة في القرآن كما ان ما ذكره قبل ذلك

اشارة الى نفي مطلق التفسير، منه

حيث ، قال : اتفق الكل لانماح بينهم على عدم الزيادة ، و نطقت به الأخبار ، والمرضى رضي الله عنه و إن لم يدع الاجماع عليه إلا أنه (ره) حسبما عرفت أشد كبيراً منهم لدعواه العلم الضروري به .

إذا عرفت ذلك فاقول : المختار عندي هو وقوع النقصان فيه دون الزيادة ، ولا بأس بذكر أدلة الطرفين و ما يمكن الاستدلال به عنهم حتى يتضح الحق من الين ، و لنقدم أدلة النافين لكون قولهم مطابقاً للأصل ، ثم نتبعها بأدلة المبتين فنقول : احتج النافون القائلون بالعدم بوجوه ، بعضها دال على عدم التغير مطلقاً وبعضها مختص بنفي الزيادة .

الاول الاجماع المستفاد من كلام الصدوق السابق والمنقول في كلام الشيخ والطبرسي صريحاً حسبما تقدم .

و فيه بعد الغض عن حجة الاجماع المنقول في نفسه أن حجته إنما هو من جهة افادته الظن و هو لا يكافؤ القطع الحاصل من الأخبار المتواترة المفيدة للنقيصة حسبما تعرفها إنشاء الله ، نعم هو حجة على مدعي الزيادة ، لأن الظن الحاصل من أدلتها لا يقاوم الظن الحاصل منه .

الثاني ما ظهر من كلام المرضى من توفر الداعي و اشتداد العنايات على حفظه وضبطه ، لسكونه معجزة النبوة و مأخذ العلوم الشرعية و مدرك الأحكام الدينية .

و فيه منع توفر الداعي على الحفظ والضبط لولم يقم على التضييع والتعريف . و ما استدلل به عليه أولاً من كونه متضمناً للتحدي والاعجاز ، وثانياً من كونه مدرك الأحكام الشرعية لا ينهض على الاثبات :

أما الأول فلا أنه إنما يتم لو انحصر طريق إثبات النبوة فيه ، كانحصار معجزة عيسى عليه السلام في الطب و إبراء الأكمه والأبرص ، و معجزة موسى عليه السلام في

العصا واليد البيضاء، وأما مع عدم الانحصار فلا تتوفر الدواعي عليه، كما كثر معجزاته لم يتوافر بعد.

فان قلت : سلمنا عدم انحصار معجزته فيه ولكنه أظهر المعجزات وأقويها وأكدها فتوفر الدواعي عليه.

قلت : إن الإعجاز كما يحصل بالجميع كذلك يحصل بالبعض، إذ المناط في الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة و غرابة الأسلوب وحسن النظم، وهي باقية بحالها لم تتغير ولم تبدل، فلا يخرجها وقوع التحريف فيه عن كونه دليلاً للنسبة والرسالة، بل لو فرض والعياذ بالله سقوط جميع آياته عن الإعجاز لكفانا فيه قوله:

« وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خَفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي اليَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ »

فإنها مع اختصارها ووجازتها مشتملة على أمرين ونهيين وخبرين وبشارتين .
و حكى أن بعضهم سمع بدويّة تشدأياتاً، فقال لها: لله دركك ما أفصحك، فقالت:
الفصاحة لله و ذكرت هذه الآية، وقوله سبحانه:

(وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ السَّمَاءُ وَفُضِيَ الْأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَىٰ الْجُودِيِّ - الآية)

لأنها مشتملة على وجوه عديدة (١) من الفصاحة يقطع معها بأنها خارجة عن

١- منها قوله و قيل فانه يدل على انه سبحانه في الجلال والعلو والمظنة بحيث لا يتبادر الذهن من القائل الا اليه ولا يتوجه الفكر الا الى ان ذلك القائل هو هو و منها مخاطبة الارض والسماء بما يضاطب به العاقل فان فيه اشارة الى انها مع كونها جاداً في مقام الخضوع والانتقاد وقبول الامر التكويني مثل القلاء في قبول الامر التكليفي وان حكمه نافذ فيهما و انها مقهوران ان مغلوبان تحت قدرته و قهره مع ماها عليه من الشدة والقوة والمظنة، ومنها ما في قوله وقضى الامر من الدلالة على ان كل ما قضى به وقدره سبحانه في الازل فصار حتماً وقدرأ لازماً لامعالة يكون واقفاً وانه لا اراد لقضائه ولا مانع من نفاذ حكمه في ارضه وسمائه، ومنها حسن تقابل الالفاظ وابتلاف المعنى، ومنها حسن البيان في تصوير العالء ومنها الايجاز من غير اخلال الى غير هذه من الوجوه التي لا ينفى على التدبر منه

وسع البشر .

وقد روي أن من تكلم من قريش بكلام فصيح كان يعلقه على الكعبة مباهاة و تفاخراً ، فلمّا نزل الآية هذه ذهبوا في ظلام الليل و أخذوا ما علّقوه مخافة الفضاحة و الشّناعة .

و في مجمع البيان يروي أن كفّار قريش أرادوا أن يتعاطوا معارضة القرآن، فعكفوا على لباب البرّ و لحوم الضأن و سلاف الخمر أربعين يوماً لتصفوا أذهانهم ، فلما أخذوا فيما أرادوا و سمعوا هذه الآية تركوا ما أخذوا فيه و افترقوا .

و كيف كان فقد ظهر ممّا ذكرنا أن وقوع التحريف لا يخرج عن الاعجاز حتّى تبقى النّبوة الخاصّة بلا دليل ، لأنّ الفصاحة باقية على حالها بل سائر وجوه الاعجاز أيضاً موجودة فيه كالصّرفة و اشتماله على القصص والحكايات ، والاعخبار عن المغيبات و عدم الاختلاف فيه مع طوله إلى غير هذه من الجهات .

و أما الثاني فلأنّ المتيقّن الثبوت من الأخبار الآتية هو طرق التحريف

على الآيات المشتملة على فضائل أهل البيت وفضايل أهل النفاق، و أمّا طرقه على

آيات الأحكام فهو بعد غير ثابت، فالأدلة القطعية الدّالة على جواز العمل بالظواهر

و استنباط الأحكام الشرعية منها محكمة ، ولم يثبت مانع منها ، فلا يرفع اليد عن مقتضاها ، و مجرد احتمال وجود المانع لا يكفي في رفع اليد عن اقتضاء المقتضى .

و بالجملة كون القرآن مدرك الأحكام الشرعية إنّما يدلّ على عدم وقوع

التحريف و النقصان في آيات الأحكام ، و يستلزم توفر الدّاعي فيها فحسب

لا مطلقاً .

و هذا كلّه مبنى على التنزل والماشاة وإلا فنقول إنّ كونه مدد كالأحكام

وإن كان مقتضياً لتوفر الدّاعي إلا أنّه إنّما يتمّ إذا لم يمنع منه مانع ولم يمنع المكلفون

على أنفسهم اللطف إذ قد يتوفر الدّاعي على تضييعه و كتمان أكثر منها على ضبطه

و إعلانه ، نظير الامام عليه السلام ، فإن وصيّة النبي صلى الله عليه وآله بحفظه و إعانتة و كونه حجة

الله على خلقه و بريته وأصل أحكامه و شريعته، ممّا يوجب توفر الدّاعي عليه مع

أَنَّ الدَّوَاعِيَ قَدْ تَوَفَّرَتْ عَلَى حُجَّتِهِ وَغَيْبَتِهِ ، وَ نَعَمْ مَا قَالَ فِي التَّجْرِيدِ: وَجُودُهُ لَطْفٌ وَتَصَرُّفُهُ لَطْفٌ آخَرٌ ، وَ عَدَمُهُ مَنَا .

و بِالْجُمْلَةِ وَقُوعِ التَّحْرِيفِ وَ النِّقْصَانِ فِي آيَاتِ الْأَحْكَامِ عَلَى فَرْضِ ثَبُوتِهِ لَيْسَ بِأَبْعَدَ مِنْ غَيْبَةِ الْأَمَامِ ، فَكَمَا أَنَّ الْمَكْلُفِينَ صَارُوا سَبِيحاً لاختفائه وَ غَيْبَتِهِ ، وَ مَانِعاً عَنْ تَبْلِيغِهِ وَ الرَّجُوعِ إِلَيْهِ مَعَ كَوْنِهِ أَسَاسَ الْأَحْكَامِ وَ عِمَادَ الْإِسْلَامِ ، فَكَذَلِكَ صَارُوا مَانِعاً عَنْ اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْقُرْآنِ بِسَبَبِ مَا فَعَلُوهُ فِيهِ مِنَ التَّحْرِيفِ وَ أَحْدَثُوهُ فِيهِ مِنَ النِّقْصَانِ .

الثالث قوله تعالى :

(وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ)

فَإِنَّ وَرُودَ التَّحْرِيفِ عَلَيْهِ إِتْيَانُ الْبَاطِلِ مِنْ خَلْفِهِ ، وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِعَدَمِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ سَالِماً مَحْفُوظاً .

و فِيهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْآيَةِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي إِخْبَارِهِ عَمَّا مَضَى بَاطِلٌ ، وَلَا فِي إِخْبَارِهِ عَمَّا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَاطِلٌ ، بَلْ أَخْبَارُهُ كُلُّهَا مُوَافِقَةٌ لِمُخْبَرَاتِهَا ، رَوَاهُ الطَّبْرَسِيُّ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ، وَ فِي تَفْسِيرِ الْقَمِيِّ عَنْ أَبِي الْجَارُودِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ قَبْلِ التَّوْرَةِ وَلَا مِنْ قَبْلِ الْإِنْجِيلِ وَ الزَّبُورِ ، وَلَا مِنْ خَلْفِهِ لَا يَأْتِيهِ مِنْ بَعْدِهِ كِتَابٌ يَبْطُلُهُ

الرابع قوله تعالى :

(إِنَّا فَخْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)

فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ أَخْبَرَ بِكَوْنِهِ حَافِظاً لِلْقُرْآنِ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مَحْفُوظاً عَنْ تَطَرُّقِ التَّغْيِيرِ ،

قَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ فِي الْآيَةِ دَلَالَةٌ قَوِيَّةٌ عَلَى كَوْنِ التَّسْمِيَةِ آيَةً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ وَعَدَ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ وَ الْحِفْظُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا أَنْ يَبْقَى مَصُوناً مِنَ الزِّيَادَةِ وَ النِّقْصَانِ ، فَلَوْ لَمْ تَكُنِ التَّسْمِيَةُ مِنَ الْقُرْآنِ لَمَا كَانَ الْقُرْآنُ مَصُوناً مِنَ التَّغْيِيرِ ،

و لما كان محفوظاً عن الزيادة ،

و فيه أن كون أصل القرآن الذي نزل به الروح الأمين على خاتم النبيين ﷺ محفوظاً عند الأئمة الذين هم خزائن علم الله و كهوف كتبه ، يكفي في صدق الآية ولا دلالة فيها على كون ما بأيدينا محفوظاً كما لا يخفى ، مضافاً إلى احتمال أن يكون المراد أنه سبحانه يحفظه إلى آخر الدهر بأن بعث جماعة يحفظونه و يدرسونه و يشتهرونه بين الخلق ، فتحفظه الأمة و تناولته الأيدي قرناً بعد قرن إلى يوم القيامة لقيام الحجّة به على الخلق و كونه معجزة النبوة .

هذا كله بعد الغض عن رجوع الضمير في له إلى النبي ﷺ ، وإلا كما ذهب إليه الفرّاء فيسقط الاستدلال رأساً ، قال ابن الأنباري لما ذكر الله الانزال والمنزل والمنزل دل ذلك على المنزل عليه ، فحسنت الكناية عنه لكونه أمراً معلوماً كما في قوله :
(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)

فإنّ عود الضمير إلى القرآن مع عدم تقدّم ذكره لكونه معلوماً من المقام **الخامس** الأخبار الدالة على وجوب التمسك بالقرآن والآمرة بالرجوع إليه كحديث الثقلين المتواترين الفريقين ونحوه ، والأخبار المفيدة بعرض الأخبار المتعارضة عليه ، مثل مقبولة عمر بن حنظلة و فيها : فما وافق حكمه حكم الكتاب والسنة و خالف العامة فيؤخذ به و يترك ما خالف حكمه حكم الكتاب و السنة و وافق العامة .

وما رواه السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن على كل حق حقيقة وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه و ما خالف كتاب الله فدعوه .

وما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله ، قال : قال الصادق عليه السلام : إذا ورد عليك

حديثان مختلفان فأعرضوهما على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، و ما خالف

كتاب الله فردوه إلى غير هذه مما هي قريبة من التواتر أو متواترة .

تقريب الاستدلال أن المراد بالكتاب الذي امرنا بالتمسك به والرّجوع إليه و عرض الأخبار المتعارضة عليه إن كان هو الكتاب المنزل المحفوظ عن تطرّق السّوانح و طرؤ الزيادة والنقصان الذي هو موجود عند الأئمة عليهم السّلام على

قول المدّعين للتحريف ، ففيه أن التمسك به والرّجوع إليه ممّا لا يستطاع .

و ان كان المراد به المحرّف المبدّل ، فلا وجه له ، لأنّه لم يبق فيه حجية وليس به وثوق واطمينان فلا بدّ أن يكون الموجود بأيدينا سالماً محفوظاً .

قال الشّيخ في محكي كلامه : و رواياتنا متناصرة بالحثّ على قرائته والتمسك بما فيه وردّ ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه و عرضها عليه ، فما وافقه عمل عليه و ما خالفه يجنب ولم يلتفت إليه .

وقد ورد عن النّبى ﷺ رواية لا يدفعها أحداً قال انّني مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا : كتاب الله ، و عترتي أهل بيتي ، و أنّهما لن يفترقا حتّى يردا على الحوض ، و هذا ممّا يدل على أنّه موجود في كلّ عصر ، فأنّه لا يجوز أن يأمرنا بالتمسك ، بما لا نقدر على التمسك به ، كما أن أهل البيت و من يجب اتّباع قوله حاصل في كلّ وقت انتهى كلامه .

و ملخصه أن ظاهر هذه الأخبار أنّه لم يتطرّق على هذا القرآن الموجود

بأيدينا تحريف و تغيير ، لأنّ المستفاد منها وجوب الرّجوع إليه إذ الرّجوع إلى

غيره غير مقدور ، فلا بدّ من كونه محفوظاً من الخلل والنقصان ، و إلّا لم يبق به

وثوق و اطمينان ، فلا يكون وجه للأمر بالرّجوع إليه .

و فيه أوّلاً أن الأخبار المذكورة إمّا نبويّة كخبر الثقلين و بعض أخبار العرض ، و إمّا مرويّة عن الأئمة عليهم السّلام .

أمّا الطائفة الأولى فلا دلالة فيها على المدّعى أصلاً ، لأنّه ﷺ قد كان امرنا بالاتباع بالكتاب والعرض عليه ولم يتطرّق عليه تحريف يومئذ ، كما امرنا باتّباع أهل بيته و عترته و أخذ الأحكام عنهم والاقتباس من أنوارهم ، وإنّما طرئت السوانح

بعد ما اختار الله سبحانه له ﷺ ، لقائه فمنع المكلفون على أنفسهم اللطف بسوء اختيارهم ، و غيروا كتاب الله و نبذوه و رآء ظهورهم كما تركوا العترة و صاروا سبباً لاعتزالهم و تشريدهم إلى أن انتهى الأمر إلى الغيبة الكبرى ، فكما أن غيبة الإمام عليه السلام و اعتزال الأئمة و قصور اليد عن التمسك بهم و أخذ الأحكام عنهم الناسي من سوء فعل المكلفين لامنافاة له مع أمر النبي ﷺ بالتمسك ، فكذلك قصور اليد عن اتباع القرآن المنزل على ما هو عليه لا ينافي أمر النبي ﷺ باتباعه و التمسك به ، بل نقول : إن أمره ﷺ لم يكن إلا لأجل أن لا يفعلوا في كتاب الله ما فعلوه ، و أن لا يقصروا في حق الآل على ما قصروا .

و أما الطائفة الشانية فلا دلالة فيها أيضاً ، لأننا نقول : إن الأئمة عليهم السلام إنما أمرونا بالرجوع إلى هذا الكتاب الموجود بأيدينا مع ما هو عليه من التحريف و النقصان لأجل التقية والخوف على أنفسهم و شيعتهم ، فيكون ما استفدناه حكماً ظاهرياً بالنسبة إلينا فافهم (١)

و ثانياً أن يجاب عنه بما ذكره في الصافي ، فإنه بعد نقله كلام الشيخ الذي حكيناه قال : أقول : يكفي في وجوده في كل عصر وجوده جميعاً كما أنزل الله محفوظاً عند الله و وجود ما احتجنا إليه منه عندنا و إن لم نقدر على الباقي ، كما أن الإمام كذلك فإن الثقلين سيان في ذلك انتهى .

و أورد عليه المحقق الكاظمي (ره) بأن التمسك بهم عبارة عن موالاتهم و سلوك طريقتهم ، و ذلك ممكن مع الغيبة للعلم بهم ، وهذا بخلاف التمسك بالقرآن فإنه إنما يتحقق بالأخذ والاطلاع عليه ، فقد بان الفرق و اتضح الأمر انتهى أقول : والانصاف أنه إن اريد بلفظ تمسكتكم في الرواية ، التمسك التفصيلي بأن يتمكن من الرجوع إلى التمسك به و يؤخذ عنه الأحكام مهما اريد ، فهو غير ممكن في حال الغيبة الكبرى ، لظهور انسداد باب العلم فيه ، مع أن انفتاحه في

١- إشارة إلى أن حمل الأخبار على الورود على عنوان التقية بعيد في الغاية من سياق أخبار العرض و انما ينشئ في أخبار التمسك والاتباع فتدبر، منه

حال ظهور الأئمة عليهم السلام أيضاً محلّ كلام حسب ما قرّرناه في الأصول، وإن أريد به التمسك الاجمالي بأن نرجع إليه بقدر الامكان و مع عدم التمكن والقدرة نكون في مقام التسليم والاذعان والعزم على الرجوع مع التمكن والتوفيق ، فالحق أن الثقلين سيان فيه.

و بالجملة هما في حال الغيبة الكبرى سيان في عدم امكان التمسك بهما تفصيلاً و في امكانه إجمالاً، بأن يصدقاً ويسلماً و يؤخذ عنهما الأحكام بقدر الوسع والطاقة ، والتفرقة بينهما بحمل التمسك بالثقل الأصغر على التمسك التفصيلي والتمسك بالأكثر على التمسك الاجمالي ممّا لا وجه له.

و ثالثاً أننا نقول : إن أهل بيت العصمة سلام الله عليهم لعلمهم بعدم طرو التحريف على آيات الأحكام رخصونا في الرجوع والعرض، فبملاحظة ترخيصهم يحصل لنا القطع بكونها محفوظة عن الخلل أو أنهم رخصونا في ذلك ، لعلمهم بانه ليس في الساقط ما يرجع إليه أو يعرض عليه إلا وفي الثابت ما يقوم مقامه. هذا تمام الكلام في أدلة النافين ، وقد عرفت أنها غير ناهضة على إثبات المدعى كما لا يخفى .

وحجة القائلين بالتحريف أيضاً وجوه كثيرة بعضها مثبت لوقوع مطلق التحريف، وبعضها مختص باثبات الزيادة والنقيصة ، و بعضها دال على النقصان فقط فلا أدلة في المقام على ثلاثة أقسام .

القسم الاول الأدلة الدالة على مطلق التحريف والتغيير فيه .

اولها ما ذكره السيد الجزائري من أن القرآن كان ينزل منجماً على حسب المصالح والوقايح ، و كتّاب الوحي كانوا أربعة عشر رجلاً من الصحابة ، و كان رئيسهم أمير المؤمنين عليه السلام ، وقد كانوا في الأغلب ما يكتبون إلا ما يتعلق بالأحكام و إلا ما يوحى إليه عليه السلام في المحافل والمجامع ، وأما الذي كان يكتب ما ينزل عليه في خلواته و منازلهم فليس هو إلا أمير المؤمنين عليه السلام ، لأنه كان يدور معه

كيفما دار ، فكان مصحفه أجمع من غيره من المصاحف ، فلما مضى رسول الله ﷺ ، إى لقاء حبيبه و تفرقت الأهواء بعده ، جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن كما أنزل ، و شدّه بردائه و أنى به إلى المسجد ، فقال لهم : هذا كتاب ربكم كما أنزل ، فقال عمر : ليس لنا فيه حاجة هذا عندنا مصحف عثمان ، فقال عليه السلام لن تروه ولن يراه أحد حتى يظهر القائم عليه السلام .

أقول : أمّا قوله : فكان مصحفه أجمع من غيره من المصاحف فيشهد به : ما رواه في الكافي باسناده عن جابر عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : ما ادعى أحد أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب ، و ما جمعه وحفظه كما أنزله الله إلا علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده .

و أمّا ما ذكره من اتيان أمير المؤمنين عليه السلام بالكتاب إلى المسجد فيدلّ عليه ما رواه الطبرسي في الاحتجاج عن أبي ذر الغفاري أنه لما توفى رسول الله ﷺ جمع علي عليه السلام القرآن و جاء به إلى المهاجرين والأَنْصار وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول الله ﷺ ، فلما فتحه أبوبكر خرج في أوّل صفحة فتحها فضايح القوم ، فوثب عمرو و قال : يا علي اردده لاحاجة لنا فيه ، فأخذه علي عليه السلام وانصرف ، ثم أحضر زيد بن ثابت و كان قارياً للقرآن ، فقال له عمر : إن علياً جائئنا بالقرآن و فيه فضايح المهاجرين والأَنْصار ، وقد أردنا ان تؤلف لنا القرآن و تسقط منه ما كان فيه فضيحة و هتك المهاجرين والأَنْصار ، فأجابه زيد إلى ذلك ، ثم قال : فان أنا فرغت من القرآن على ما سألتهم وأظهر علي عليه السلام القرآن الذي ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم ؟ قال عمر : فما الحيلة ؟ قال زيد : أنت أعلم بالحيلة ، فقال عمر : ما الحيلة دون أن نقتله و نستريح منه ، فدبر في قتله على يد خالد بن الوليد فلم يقدر على ذلك ، فلما استخلف عمر سأل علياً أن يدفع إليهم فيحرّقوه فيما بينهم ، فقال يا أبا الحسن : إن كنت جئت به إلى أبي بكر فأت به إلينا حتى نجتمع عليه ، فقال علي عليه السلام هيهات

ليس إلى ذلك سبيل إنما جئت به إلى أبي بكر لتقوم الحجة عليكم ولا تقولوا يوم القيامة إنما كنّا عن هذا غافلين ، أو تقولوا ما جئنا به ، إن القرآن الذي عندي لا يمسه إلا المطهرون والأوصياء من ولدي ، فقال عمر : فهل وقت لظهاره معلوم ؟ قال : نعم إذا قام القائم من ولدي يظهره و يحمل الناس عليه فتجري السنة به صلوات الله عليه .

الثاني ما رواه الطبرسي في الاحتجاج عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه في جواب سؤال الزنديق حيث سأله عن تصريح الله سبحانه بهفوات الأنبياء و زلاتهم مثل قوله :

(وَ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى)

و نحوه ، و توريته أسماء من اغترّ و فتن خلقه و ضلّ و أضلّ و تعبّره عنهم بالكناية مثل قوله :

(يَوْمَ يَعْمَسُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ)

و نحوه ، فقال **عليه السلام** : إن الكناية عن أسماء ذوالجرائر العظيمة من المنافقين في القرآن ليست من فعله تعالى ، وإنّها من فعل المغيّرين و المبدلين الذين جعلوا القرآن عضيّن (١) ، و اعتاضوا الدنيا من الدين ، و قد بين الله قصص المغيّرين بقوله :

(الَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ بِهَ ثَمَنًا قَلِيلًا) و بقوله : (وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ (٢) أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ) و بقوله : (إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ «٣»)

١- أي اجزاء متفرقة من العضة، منه

٢- أي يحرفون و يعدلون به عن القصد قال الطريحي قيل يكتب بواو واحد و ان كان لفظها بواوين وهي كذلك في المصاحف القديمة و آخر الآية لتحسبوه من الكتاب و ما هو من الكتاب و يقولون هو من عند الله و ما هو من عند الله و يقولون على الله الكذب وهم يعلمون، منه
٣- آخر الآية و كان الله بما يعملون محيطا م

بعد فقد الرسول ﷺ، وما بقيمون (١) به اورد باطلهم حسب مافعلته اليهود والنصارى
بعد فقد موسى وعيسى عليهما السلام من تغيير التوراة والانجيل و تحريف الكلم عن
مواضعه و بقوله :

(مُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَ يُأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ)

يعنى أنهم أئبتوا في الكتاب مالم يقله الله ليلبسوا على الخليفة فأعمى الله قلوبهم حتى
تركوا فيه ما دل على ما أحدثوه فيه و حرفوا منه ، و بين عن افكهم و تلييسهم
و كتمان ما علموه منه ، ولذلك قال لهم :

(لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَ تَكْتُمُوا الْحَقَّ) و ضرب مثلهم بقوله :

(فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً) (٢) وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمُكُّ فِي الْأَرْضِ)

فالزبد في هذا الموضع كلام الملحدين الذين أئبتوه في القرآن، فهو يضمحل و يبطل
ويتلاشي عند التحصيل، والذي ينفع الناس منه فالتنزيل الحقيقي الذي لا يأتيه الباطل من
بين يديه ولا من خلفه ، والقلوب تقبله والأرض في هذا الموضع هي محل العلم
و قراره ، و ليس يسوغ مع عموم التقية التصريح بأسماء المبدلين ، ولا الزيادة في
آياته على ما أئبتوه من تلقائهم في الكتاب لما في ذلك من تقوية حجج أهل التعطيل
والكفر والملل المنحرفة من قبلتنا و إبطال هذا العلم الظاهري الذي قد استكان له
الموافق والمخالف بوقوع الاصطلاح على الأيتمار (٣) لهم والرضا بهم ، و لأن
أهل الباطل في القديم والحديث أكثر عدداً من أهل الحق ، و لأن الصبر على ولاية

١ - الظاهر انه عطف على قوله سبحانه مالا يرضى فكان كلامه «ع» متم كلام الله سبحانه

فيكون المعنى أنهم يدبرون في الليل بعد فقد الرسول «ص» ما بقيمون و يصلحون به اعوجاج باطلهم
والاود الاعوجاج يقال قام اوده اي اعوجاجه ، منه

٢ - بالضم والمد الباطل ، لغة

٣ - ايثر الامرامثله، منه

الأمر مفروض بقول الله تعالى لنبيه ﷺ:

(فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعِزِّ مِنَ الرُّسُلِ)

و ايجابه مثل ذلك على أوليائه واهل طاعته بقوله:

(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)

ثم ، قال ﷺ فحسبك من الجواب عن هذا الموضع ما سمعت ، فان شريعة القية نحظر بأكثر منه .

الثالث ما رواه علي بن إبراهيم القمي عن الصادق ﷺ في قوله تعالى:

(لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ يَمِينٍ وَيَدَايِهِ يُحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)

انه قال: كيف يحفظ الشئ من أمر الله و كيف يكون العقب من بين يديه ؟ ف قيل له كيف ذلك يا بن رسول الله ؟ فقال : إنما انزلت له معقبات من خلفه و رقيب من بين يديه يحفظونه بأمر الله .

الرابع ما رواه عنه ﷺ أيضاً في قوله:

(لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ)

أن الآية هكذا نزلت لقد تاب الله بالنبي على المهاجرين .

الخامس ما رواه أيضاً قال : إنه قرء على أبي عبدالله ﷺ :

(الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ)

وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا)

فقال أبو عبدالله ﷺ : لقد سألو الله عظيمًا أن يجعلهم للمتقين إمامًا ، ف قيل يا بن رسول الله كيف ذلك ؟ فقال ﷺ : إنما نزلت و اجعل لنا من المتقين إمامًا .

السادس ما رواه أيضاً عن ابن أبي عمير عن ابن سنان قال قرأت على أبي

عبدالله ﷺ :

(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ)

فقال أبو عبد الله عليه السلام خير أمة يقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين ابني علي عليهم السلام ، فقال القاري : جعلت فداك كيف نزلت ؟ فقال عليه السلام نزلت خير أمة أخرجت للناس ، ألا ترى مدح الله لهم في آخر الآية :

(تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ)

السابع مارواه السيد المعتمد السيد هاشم البحراني عن المفيد في كتاب الاختصاص ، قال : وروي عن جابر الجعفي قال : كنت ليلة من بعض الليالي عند أبي جعفر عليه السلام فقرأت هذه الآية :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)

فقال : مه يا جابر كيف قرأت ، يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، قال : قال : قلت فكيف أقره جعلني الله فداك ؟ قال : هذا تحريف يا جابر ، قال : فقال عليه السلام : يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فامضوا إلى ذكر الله هكذا نزلت يا جابر ، لقد كان يكره أن يعدو الرجل إلى الصلاة يا جابر لم سميت الجمعة يوم الجمعة ؟ قال : قلت : تخبرني جعلني الله فداك ، قال : أفلا أخبرك بتأويله الأعظم ؟ قال : قلت : بلى جعلني الله فداك ، قال : فقال : يا جابر سمى الله الجمعة جمعة لأن الله عز وجل جمع في ذلك الأولين والآخرين وجميع ما خلق الله من الجن والإنس وكل شيء خلق ربنا والسموات والأرضين والبحار والجنة والنار وكل شيء خلق الله في الميثاق فأخذ الميثاق منهم له بالرؤية ولمحمد صلى الله عليه وآله بالنبوة ولعلي عليه السلام بالولاية ، وفي ذلك اليوم قال الله للسموات والأرض :

(ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ)

فسمى الله ذلك اليوم الجمعة ، لجمعه فيه الأولين والآخرين ، ثم قال عز وجل يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة من يومكم هذا الذي جمعكم فيه

والصلاة أمير المؤمنين عليه السلام، يعني بالصلاة الولاية، وهي الولاية الكبرى ففي ذلك اليوم أتت الرسل والأنبياء، والملائكة وكل شيء خلق الله والثقلان الجن والانس والسموات والأرضون والمؤمنون بالتلبية لله عز وجل، فامضوا إلى ذكر الله و ذكر الله أمير المؤمنين عليه السلام، وذروا البيع، يعني الأول، ذلكم، يعني بيعة أمير المؤمنين وخلافته، خير لكم من بيعة الأول ولو ولايته، ان كنتم تعلمون، فاذا قضيت الصلاة يعني بيعة أمير المؤمنين، فانتشروا في الأرض يعني بالأرض الأوصياء أمر الله بطاعتهم ولايتهم، كما أمر بطاعة الرسول وطاعة أمير المؤمنين كنى الله في ذلك من أسمائهم فسمّاهم بالأرض، وابتغوا من فضل الله، قال جابر: وابتغوا من فضل الله، قال:

تحريف هكذا نزلت وابتغوا من فضل الله على الأوصياء واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون، ثم خاطب الله عز وجل في ذلك الموقف محمداً عليه السلام، فقال يا محمد: فاذا رأوا الشكك والجاحدون تجارة، يعني الأول أوهاوا، يعني الثماني، انصرفوا إليها، قال: قلت انفضّوا إليها قال: تحريف هكذا نزلت، و تركوك، مع علي قائماً، قل يا محمد ما عند الله، من ولاية علي والأوصياء، خير من اللهو والتجارة، يعني بيعة الأول والثماني للذين اتقوا، قال: قلت: ليس فيها للذين اتقوا، قال: فقال: بلى هكذا نزلت الآية، وأنتم هم الذين اتقوا، والله خير الرازيين.

الثامن ما رواه الصدوق في التوحيد باسناده عن علي بن الحسن بن علي بن فضال عن أبيه عن الرضا علي بن موسى عليهم السلام قال سألته عن قول الله عز وجل:

(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ)

قال: يقول: هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله بالملائكة في ظلل من الغمام، وهكذا نزلت، والعجب من الصدوق مع روايته ذلك كيف أنكر وقوع التحريف فيه.

القسم الثاني الأدلة الدالة على وجود الزيادة والنقصان.

اولها ما رواه في الصافي عن العياشي عن أبي جعفر عليه السلام قال: لولا أنه زيد في كتاب

الله ونقص ما خفي حقنا على ذي حجب

الثاني ما رواه العياشي عنه عليه السلام أيضاً أن القرآن قد طرحت منه آي كثيرة

ولم يزد فيه إلا حروف أخطأت به الكتبة و توهمتها الرُّجال.

الثالث ما في تفسير علي بن ابراهيم في قوله:

(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى

وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ)

قال : هذه الواو زيادة في قوله و منك ، و إنما هو منك و من نوح.

القسم الثالث الأدلة الدالة على وجود النقصان فقط ، وهي كثيرة.

اولها ما رواه في الكافي عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : إن القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية ، و وجه دلالة أن الموجود بأيدينا من القرآن لا يزيد على سبعة آلاف آية ، و على ما ضبطه الشيخ الطبرسي ستة آلاف ومائتا آية وستة و ثلاثون آية.

الثاني ما رواه الطبرسي في الاحتجاج عن علي عليه السلام في جواب الزنديق الذي

احتج عليه بتناقض ظواهر بعض الآيات أنه صلى الله عليه وآله قال : و أما ظهورك على

تناكر قوله :

(وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ)

و ليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء ، ولا كل النساء أيتام ، فهو مما قدمت

ذكره من إسقاط المنافقين في القرآن بين القول في اليتامى و بين نكاح النساء ، من

الخطاب والقصص أكثر من تلك القرآن ، وهذا و ما أشبهه مما أظهرت حوادث

المنافقين فيه لأهل النظر والتأمل و وجد المعطلون و أهل الملل المخالفة للإسلام

مساغا إلى القدح في القرآن ، و لو شرحت لك كلما اسقط و حرف و بدل مما

يجرى هذا المجرى لطال و ظهر ما يحظر التقية إظهاره من مناقب الأولياء.

و مثالب الأعداء.

الثالث ما رواه في الكافي عن أحمد بن محمد بن أبي نصر ، قال دفع إلى أبو الحسن عليه السلام مصحفاً ، فقال : لا تنظر فيه ، ففتحته وقرأت فيه : لم يكن الذين كفروا ، فوجدت فيها اسم سبعين من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم . ، قال فبعث إلى ابعت إلى بالمصحف.

الرابع ما رواه أبو عبيدة بسنده عن ابن عمر قال : لا يقولنَّ أحدكم قد أخذت القرآن كله و ما يدريه ما كله ، قد ذهب منه قرآن كثير ، ولكن ليقبل قد أخذت منه ما ظهر .

و بسنده عن عائشة ، قال : كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمان الرسول ﷺ ما أتني آية ، فلما كتب عثمان المصاحف لم يقدر منها إلا على ما هو الآن.

و بسنده عن زر بن حبیش ، قال : قال لي أبي كعب : كم تعدون سورة الأحزاب ؟ قلت : اثنتين و ستين آية أو ثلاثا و ستين آية ، قال : ان كانت لتعدل سورة البقرة .

وفي الكشف عن زرمثله إلا أن فيه قلت ثلاثا و سبعين آية ، قال فوالذي يحلف به أبي ابن كعب ان كانت لتعدل سورة البقرة أو أطول ولقد قرأنا منها آية الرجم ، الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم.

الخامس ما رواه في كتاب تذكرة الأئمة عن تفسير الكازر ، و المولى فتح الله عن مصحف ابن مسعود ، و هو آيات كثيرة في سور متعددة .

ففي المائدة : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ فِي شَأْنِ عَلِيٍّ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ)

وفي الرعد وهو قوله تعالى : (إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَعَلَيْ كُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)

وفي الشعراء : (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ، و رواه القمي أيضاً عن أبي عبد الله عليه السلام .

وفي الصّافات قوله: (وَاقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْنُوْنٌ فِي وَلايَةِ عَلِيٍّ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصِرُونَ).

وفي النساء قوله تعالى: (أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ مُحَمَّدٍ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا)

وفي الزمر قوله: (فَإِذَا نَذَهَبْنَا بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ) ورواه الطبرسي أيضاً عن جابر بن عبد الله الأنصاري.

وفي طه قوله تعالى: (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ كَلِمَاتٍ فِي مُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ وَالحَسَنَ وَالحُسَيْنَ وَالتَّسْعَةَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الحُسَيْنِ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً) ورواه أيضاً في الكافي عن الصادق عليه السلام إلا أن في آخره والأئمة من ذريتهم بدل قوله والتسعة، ثم قال هكذا والله نزلت على محمد صلى الله عليه وآله

وفي النجم قوله تعالى: (وَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ فِي عَلِيٍّ كَلِمَةَ الْمِعْرَاجِ مَا أَوْحَى)

وفي آية الكرسي: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ

وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا تَحْتَ الثَّرَى، عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ)

وفي الأحزاب قوله: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ بِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ

وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا)

ومنها سورة الولاية: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

آمَنُوا آمَنُوا بِالنَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ الَّذِينَ بَعَثْنَاهُمَا يَدِيَا نَكْمُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ
 نَبِيِّ وَوَلِيِّ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ ، وَأَنَا الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ ، إِنَّ الَّذِينَ يُؤْفُونَ
 بِعَهْدِ اللَّهِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ ، فَالَّذِينَ إِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا كَانُوا بِآيَاتِنَا
 مُكَذِّبِينَ ، إِنَّ لَهُمْ فِي جَهَنَّمَ مَقَامٌ عَظِيمٌ ، نُودِي لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَنْ
 الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ لِلْمُرْسَلِينَ ، مَا خَلَفَهُمُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا بِالْحَقِّ ، وَمَا كَانَ
 اللَّهُ لِيُنْظِرَهُمْ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَعَلِيٍّ مِنَ الشَّاهِدِينَ)

ومنها سورة النورين ، تركت ذكرها لكونها مع طولها مغلوطة لعدم وجود
 نسخة مصححة عندي يصح الركون إليها .

السادس ما رواه علي بن إبراهيم القمي في تفسيره وهو أيضاً كثير .

منها قوله تعالى : (وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فِي وِلَايَةِ عَلِيٍّ وَالْأُئِمَّةِ
 مِنْ بَعْدِهِ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً)

ومنها قوله تعالى : وَلَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ فِي عَلِيٍّ أَنْزَلَهُ
 بَعْلِيهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ)

ومنها قوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ لَمْ
 يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ)

ومنها (وَلَوْ أَنَّكُمْ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ جَاؤُكُمْ يَا عَلِيُّ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ
 وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ)

ومنها قوله تعالى : (وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا آلَ مُحَمَّدٍ حَقَّهُمْ فِي

غَمَرَاتِ الْمَوْتِ (

السابع ما رواه في الصّافي عن العياشي عن الباقر عليه السلام في قوله :

(وَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ)

أَنَّهُ تَزَلَتْ وَ إِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ أُمَمِ النَّبِيِّينَ .

الثامن ما فيه عنه في قوله : فبدّل الذين اه أنتم انزلت فبدّل الذين ظالموا آل محمد حقهم غير الذي قيل لهم ، فأترلنا على الذين ظالموا آل محمد حقهم رجزاً من السّماء بما كانوا يفسقون .

التاسع ما رواه في الكافي (١) عن أبي بصير مقطوعاً في حديث طويل ، ثم أتى الوحي إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال :

(سَلِّ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ لِلْكَافِرِينَ بَوْلَايَةٍ عَلَيَّ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ مِنْ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ)

قال : قلت : جعلت فداك إننا لانقرئها هكذا ، فقال : هكذا والله نزل بها جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله ، وهكذا هو والله مثبت في مصحف فاطمة عليها السلام ، إلى غير ذلك ممّا يقف عليه المتتبع المجدّد وأكثّر التفاسير احتواء لذلك تفسير القمّي ، وفيما ذكرناه كفاية لمن طلب الحق ، لأنّها على اختلاف مؤدّياتها متفقة على الدلالة على النقيصة في الكتاب فيحصل منها العلم الضروري بها .

والمناقشة فيها بأنّ الزيّادات المذكورة فيها إنّما هي من قبيل الأحاديث القدسية لا القرآن فبعيدة جداً كما أنّ احتمال أن يكون الناقصات من قبيل التفاسير و بيان المعاني كذلك ، لما عرفت من التصريح في بعضها بأنّها هكذا نزلت ، وفي بعضها هكذا والله نزلت ، ومع ذلك التصريح كيف يمكن القول بكون المنقوصات من قبيل التفاسير كما توهمه الصدوق .

والانصاف أن القول بعدم النقص فيه ممّا يمكن إنكاره بعد ملاحظة الأدلة والأخبار التي قدّمناها ، فإنّها قد بلغت حدّ التواتر ، مضافاً إلى أخبار ورود الأئمة على الحوض وقولهم بعد سؤال النبي ﷺ عنهم كيف خلفتموني في الثقلين: أمّا الأكبر فحرقناه (فبدلناه خل) و أمّا الأصغر فقتلناه ، وهذه الأخبار أيضاً متواترة ، ومع التنزل عن بلوغها حدّ التواتر نقول: إنّه بانضمامها إلى الأخبار الأولى لا محالة تكون متواترة مفيدة للعلم بنبوت النقصان ، إذ لو كان القرآن الموجود بأيدينا اليوم بعينه القرآن المنزل من السّماء من دون أن يكون فيه تحريف و نقصان ، فأيّ داع كان لهم على الطبخ والاحراق الذي صار من أعظم المطاعن عليهم .

فان قلت : إذا ثبت وقوع التغيير في القرآن فكيف يجوز لنا قرائته ؛ بل اللازم قرائته على نحو ما انزل فيما اطلعنا عليه .

قلت : إنّ الأئمة عليهم السلام رخصونا على ما هو الموجود الآن ولم يأذنوا بقرائته على نحو ما انزل.

يدلّ على ذلك ما رواه في الكافي مرسلان عن سهل بن زياد عن محمد بن سليمان عن بعض أصحابه عن أبي الحسن عليه السلام قال : قلت له : جعلت فداك إنا نسمع الآيات في القرآن ليس هي عندنا كما نسمعها ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم فهل نأثم؟ فقال عليه السلام : لا ، اقرءوا كما تعلمتم فسيجيئكم من يعلمكم .

و فيه أيضاً باسناده إلى سالم بن سلمة ، قال : قرء رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس ، فقال أبو عبد الله عليه السلام : مه كفّ عن هذه القراءة و اقرء كما يقرء الناس حتّى يقوم القائم عليه السلام : فإذا قام قرء كتاب الله على حدّه و أخرج المصحف الذي كتبه علي عليه السلام .

فان قلت : سلّمنا وجود التحريف فيه فلم لم يصحّحه أمير المؤمنين عليه السلام حينما جلس على سرير الخلافة مع أنّه لم يكن منه مانع يومئذ . قلت : إنّه عليه السلام لم يتمكن منه لوجود التقية المانعة من حيث كونه مستلزماً

للتشنيع على من سبقه كما لم يتمكن من إبطال صلاة الضحى ، و من إجراء متعتي الحج والنساء ، و من عزل شريح عن القضاة ، و معاوية عن الامارة ، وقد صرح بذلك في رواية الاحتجاج السابقة في مكالمته عليه السلام مع الزنديق .

مضافا إلى اشتغال عدم التصحيح على مصلحة لا تخفى ، و هو أن يتم الحجة في يوم القيامة على المحرّفين المغيّرين من هذه الجهة أيضاً بحيث يظهر شناعة فعلهم لجميع أهل المحشر ، و ذلك بأن يصدر الخطاب من مصدر الربوبية إلى أمة محمد صلى الله عليه وآله ، و يقال لهم : كيف قرأتم كتابي الذي أنزلته إليكم ؟ فيصدر عنهم الجواب ، بأننا قرأناه كذا وكذا ، فيقال لهم : ما أنزلناه هكذا فلم ضيعتموه وحرّقتموه ونقصتموه ؟ فيجيبوا أن يا ربنا ما قصرنا فيه ولا ضيعناه ولا فرطنا ، بل هكذا وصل إلينا ، فيخاطب حملة الوحي و يقال لهم : أنتم قصرتم في تبليغ وحيي و أداء أمانتي ؟ فيقولوا ربنا ما فرطنا في وحيك من شيء ، و إنما فرط فيه فلان و فلان بعد مضي نبيهم ، فيظهر شناعة فعلهم و فضاحة عملهم لجميع أهل المحشر ويستحقوا بذلك الخزى العظيم والعذاب الأليم مضافاً إلى استحقاقهم للنكال و العقاب بتفريطهم في أمر الرسالة و تقصيرهم في غصب الخلافة .

فان قلت : سلمنا أن علياً عليه السلام لم يتمكن من تصحيحه و أن بقاءه على التعريف كان مشتملاً على المصلحة التي ذكرتها ، ولكن بقي هنا شيء و هو أن الأئمة لم يدفعوا ما عندهم من الكتاب المنظم المحفوظ السالم عن التعريف إلى الأمة و ما كان المانع لهم من ذلك ؟

قلت : السر في عدم إظهارهم عليهم السلام له وجوه كثيرة : منها أنه لو أظهر ذلك الكتاب مع بقاء هذا الكتاب المحرّف لوقع الاختلاف بين الناس و يكون ذلك سبباً لرجوع الناس إلى كفرهم الأصلي و أعقابهم القهقري .

ومنها أن شوكة النفاق يومئذ كان أكثر فلو أظهره لأحدث المناقون فيه مثل ما أحدثه رئيسهم قبلهم .

و منها أنه مع إظهاره أيضاً لا يكون له رواج، لمكان شهرة ذلك المحرف إلى غير هذه من الأسرار التي تستفاد من الأخبار .

و كيف كان فقد ظهر و تحقق مما ذكرنا كله أن حدوث التحريف والنقصان في القرآن مما لا غبار عليه .

و أمّا الزيادة ففيها تردد و الأقوى العدم إذ الدليل عليها ليس إلا عدة روايات و هي لا تقاوم الاجماع التي ادّعاها الشيخ و الصدوق و الطبرسي و المحقق الكاظمي .

فان قلت : قد ظهر من كلام الصدوق الاجماع على عدم النقيصة أيضاً ، فان كان الاجماع المنقول حجة فهو حجة في المقامين كليهما ، وإلا فلا يعبا به في شيء منهما والتفرقة بينهما بالعمل به في أحدهما دون الآخر شطط من الكلام . قلت : الاجماع المنقول إنما هو معتبر لأجل إفادته الظن ، و هو لا يكافؤ القطع الحاصل من الأخبار المتواترة الدالة على النقيصة ، ولكن لما كان الظن الحاصل منه أقوى من الظن الحاصل من أدلة الزيادة لاجرم رجحناه عليها . هذا تمام الكلام في المقام ، و قد تكلمنا فيه بمقتضى أفهامنا ، و الله العالم بحقايق الامور .

التذييل الثالث

اعلم أنه قد تواترت الأخبار عن العترة الزاكية و أجمعت الأصحاب من الفرقة الناجية الامامية على أن قيم القرآن بعد النبي ﷺ أي العالم بتفسير محكماته و تأويل متشابهاته ، والحافظ لأسراره و آياته و أنوار بيناته ، هو علي و الطيبون من أولاده عليهم السلام ، و قد طابق العقل في ذلك النقل فكلاهما متطابقان في علمهم بالقرآن .

أمّا العقل فلأنه قد علمت عند شرح قوله ﷺ : ولم يخل الله خلقه من نبي مرسل أو كتاب منزل أو حجة لازمة ، أن الأرض لا تبقى بلا حجة من بعد النبي ﷺ ، إذ الحاجة من الخلق ماسة دائما إلى وجود من يقر بهم إلى الله و يهديهم

إلى سبيل ربهم بالحكمة والموعظة الحسنة ، فلا بد أن يكون ذلك الحجة عالماً بجميع القرآن ، إذ القرآن لا يكون بنفسه حجة من دون قيم ، ضرورة أن القرآن ليس كتاباً يقوم بعلمه عامة أهل النظر من الفضلاء ، فضلاً عن غيرهم كيف ؛ وأكثر أرباب النظر عاجزون عن مطالعة كتب الحكماء وفهمها ، ككتب أفلاطون وأرسطو فكيف يمكنهم أن يعلموا القرآن ويفهموه ، وهو كتاب الهي و كلام رباني نسبته إلى سائر الكتب كنسبة الرب تعالى إلى مصنف تلك الكتب ، وهو مشتمل على رموز و بطون و أسرار و نكات ، فلا يهتدى إلى نوره إلا بتأييد الهي و إلهام رباني و تعليم نبوي ، ولم نجد أحداً يقال : إنه علم القرآن كله ، وإنه قيمه إلا علياً و أولاده المعصومين سلام الله عليهم اجمعين فهم قيم القرآن و عارفوه .

و في رواية الكافي عن منصور بن حازم ، قال : قلت : لأبي عبد الله عليه السلام إلى أن قال : و قلت للناس : تعلمون أن رسول الله ﷺ كان هو الحجة من الله على خلقه ، قالوا : بلى ، قلت : فحين مضى رسول الله ﷺ من كان الحجة على خلقه ؟ فقالوا : القرآن ، فنظرت فإذا هو يخاصم فيه المرجئي والقدري والزنديقي الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته ، فعرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم ، فما قال فيه من شيء كان حقاً ، فقلت لهم : من قيم القرآن ؟ فقالوا : ابن مسعود قد كان يعلم ، و عمر يعلم ، و حذيفة يعلم ، قلت : كله ؟ قالوا : لا فلم أجد أحداً يقال : إنه يعرف ذلك كله إلا علياً صلوات الله عليه ، و إذا كان الشيء بين القوم ، فقال هذا : لا أدري ، و قال هذا : لا أدري ، و قال هذا : لا أدري وقال هذا : أنا أدري فاشهد أن علياً عليه السلام كان قيم القرآن ، و كانت طاعته مفروضة ، و كان الحجة بعد رسول الله ﷺ ، وأن ما قال في القرآن فهو حق فقال عليه السلام (١) رحمك الله .

وأما النقل فقد روي عن ابن عباس أنه كان ليلة من الليالي عند أمير المؤمنين عليه السلام و هو يفسر فاتحة الكتاب ، فرأى نفسه عنده كجربة عند بحر عظيم ، و هو عليه السلام قال لو شئت لأوقرت سبعين بعيراً من تفسير فاتحة الكتاب .

و في غاية المرام عن محمد بن الحسن الصفار باسناده عن الأصبغ بن نباتة، قال قال أمير المؤمنين عليه السلام : لو كسرت لي و سادة فقعدت عليها لقضيت بين أهل التوراة بتوراتهم ، و أهل الانجيل بانجيلهم و أهل الفرقان بفرقانهم بقضاء يصعد إلى الله يزهر والله ما نزلت آية في كتاب الله في ليل أو نهار إلا وقد علمت فيمن انزل ، و لا أحد مرّ على رأسه موسى إلا وقد نزلت فيه آية من كتاب الله تسوق إلى الجنة أو إلى النار ، فقام إليه رجل ، فقال يا أمير المؤمنين عليه السلام : ما الآية التي نزلت فيك ؟ قال عليه السلام : له: أما سمعت الله يقول :

« أَقَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ »

فرسول الله صلى الله عليه وآله على بينة من ربه ، و أنا شاهد له فيه و أتْلوه معه.

و في غاية المرام أيضاً عن الشيخ في أماليه باسناده عن علي عليه السلام ، قال: سلوني عن كتاب الله ، فوالله ما نزلت آية من كتاب الله عز وجل في ليل أو نهار ولا مسير ولا مقام إلا و قد أقرانيها رسول الله صلى الله عليه وآله و علمني تأويلها ، فقام ابن الكوا ، فقال يا أمير المؤمنين : فما كان ينزل عليه و أنت غائب عنه ؟ قال: كان يحفظ على رسول الله صلى الله عليه وآله ما كان ينزل عليه من القرآن و أنا عنه غائب حتى أقدم عليه فيقرئني و يقول لي يا علي أنزل الله علي بعدك كذا و كذا ، و تأويله كذا و كذا فيعلمني تأويله و تنزيله.

و في البحار عن بصائر الدرجات باسناده عن إبراهيم بن عبد الحميد عن أبيه عن أبي الحسن الأول عليه السلام ، قال : قلت له جعلت فداك : النبي صلى الله عليه وآله ورث علم النبيين كلهم ؟ قال لي: نعم قلت: من ابن آدم إلى أن انتهى إلى نفسه ، قال : نعم، قلت ورثهم النبوة و ما كان في آباءهم من النبوة والعلم ، قال : ما بعث الله نبياً إلا وقد كان محمد صلى الله عليه وآله أعلم منه ، قال : قلت : إن عيسى بن مريم كان يحيي الموتى باذن الله ، قال: صدقت ، و سليمان بن داود كان يفهم كلام الطير ، قال : و كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقدر على هذه المنازل ، فقال : إن سليمان بن داود قال للهدد حين فقده وشك في أمره :